العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

الأردن مقبل على معركة أكثر ضراوة متسلحا بنجاحه في احتواء كورونا

الرزاز «المتعافي شعبيا» أمام تحدي وقف النزيف الاقتصادي

الأردن نجح في تجاوز المرحلة الأولى من المعركة ضد فايروس كورونا، وهو مقبل على المرحلة الثانية التي هي أكثر صعوبة وتحتاج إلى نفس طويل أي احتواء تبعات الوباء الاقتصادية، ما دفع برئيس الوزراء عمر الرزاز إلى تكثيف إطلالاته الإعلامية لتهيئة الرأي العام لما ينتظره خلال هذه المرحلة.

عمان – حققت الحكومة الأردنية إنجازا يعتد به في الحرب ضد فايروس كورونا، حيث نجحت إلى حد كبير في احتواء تفشي الجائحة، من خلال الإجراءات الصارمة التي اتخذتها منذ 21 مارس الماضي في إطار تفعيل قانون الدفاع الوطني.

وأعاد الإنجاز الذي تحقق ثقة الشارع الأردني بالحكومة وخصوصا برئيسها عمر الرزاز الذي تضررت شعبيته بشكل ملموس قبل أزمة كورونا بفعل الوضعين الاقتصادي والاجتماعي المتدهور وهو ما جعل الكثيرين يتنبؤون حينها بقرب رحيل حكومته.

> الحكومة الأردنية تدرس الخيارات الاقتصادية التي من المفترض توخيها دون أن تحدث رجة تودي بالإنجازات الصحية التي تحققت

وتقول أوساط سياسية إن حكومة الرزاز قطعت شوطا كبيرا في المعركة ضد كورونا، لكن هذا الإنجاز معرض للاهتزاز لاسيما مع النظرة المستقبلية المتشائمة حيال اقتصاد البلاد في ظل عجز مالي يقدر بنحو مليار دولار، وسط ترجيحات بأن يقفز إلى أكثر من مليارى دولار بسبب التداعيات التي يخلفها الفايروس.

وكثف الرزاز وعدد من وزراء حكومته على غرار وزير المالية محمد العسعس في الأيام الأخيرة من ظهورهم الإعلامي فيما بدا الهدف تهيئة الرأي العام للإجراءات المؤلمة التي قد يتم اتخاذها في محاولة لكبح النزيف الاقتصادي والمالي.

وقال رئيس الوزراء في كلمة له في منتدى الاستراتيجيات الأردني "إن المرحلة الأولى في المعركة ضد كورونا تركزت على الاستجابة الفورية للحدّ من انتشار المرض حيث عمدنا إلى اتخاذ قرارات وإجراءات خلال أول شهر لضمان صحة المواطن التي هي الأولوية الأولى في جميع إجراءاتنا وقراراتنا".

ولفت إلى أن فترة الحظر الشامل والإجراءات الصارمة التي اتخذت لمدة ثلاثة أسابيع كان لها دور كبير في الحد من انتشار الفايروس وصولا إلى رقم صفر حالات على مدى أكثر من أسبوع باستثناء الحالات نتيجة الحركة على الحدود، قائلا "إننا قد عبرنا المعركة الأولى بجانبها الصحي ودخلنا إلى المرحلة الثانية المتمثلة بالتكيف والتأقلم مع الوضع الجديد".

وشدد الرزاز على ضرورة أن "ندرك جميعا طبيعة هذه المرحلة وصعوبتها وأن ندرك أن الأمور لن تعود كما كانت وهناك وضع مستجد ومختلف نحن والعالم أجمع مقبلون عليه"، مؤكدا "إننا كلما أقبلنا على الاعتراف وقبول التحدي بأننا أمام وضع مختلف ولا عودة للخلف كلما كنا قادرين على التأقلم والتكيف وبالتالي الانتقال إلى مرحلة التعافي والمنعة الحقيقية للاقتصاد الأردني".

وتدرس الحكومة الأردنية الخيارات الاقتصادية التي من المفترض توخيها دون أن تحدث رجة شعبية تودي بالإنجازات الصحية التي تحققت، ويقول خبراء اقتصاد إن حكومة الرزاز كمن يمشي "على البيض"، لاسيما وأنها مضطرة للتعويل على طاقاتها الداخلية الضعيفة في ظل انشغال الدول الداعمة بأزماتها الداخلية جراء كورونا.

وقال رئيس الوزراء في لقاء آخر جمعه بإعلاميين في مقر الحكومة الأسبوع الجاري "إن المنعة الاقتصادية تتطلّب ضبط الإنفاق ودمج وزارات ومؤسسات، والقضاء على الترهّل الإداري".

ونقلت صحيفة "الغد" المحلية المقربة من الدوائر الحكومية عن مصادر قولها إن هناك توجها إلى تقليص عدد الوزراء في الحكومة إلى 15 وزيرا، حيث سيتم دمج الوزارات التي تتقاطع أعمالها معا في وزارة واحدة، مثل إعادة دمج التعليم العالي والتربية والتعليم والمياه والزراعة والتنمية مع العمل والثقافة والشباب، إضافة إلى النقل والطاقة والبيئة والإدارة المحلية والمالية والتخطيط والإبقاء على الوزارات السيادية مثل الخارجية والداخلية والصحة.

وسبق أن قام الرزاز خلال حكومته الأولى التي شكلها في العام 2018 خلفا لحكومة هاني الملقي التي أطاحت بها احتجاجات شعبية غير مسبوقة، بدمج وزارات، قبل أن يعيد تفكيكها في التعديلات الوزارية التي أجراها.

ولفتت المصادر إلى أن الحكومة تدرس أيضا، سيناريو استكمال دمج الهيئات والمؤسسات بالوزارات قياسا على نجاح تجربة دمج مديرية الأمن العام مع الدرك والدفاع المدني التي آتت أكلها خلال أزمة كورونا.

وذكرت أن عملية الدمج التي تحدث عنها الرزاز ليست دمج وزارات فقط وإنما تشمل دمج قطاعات بمعنى دمج قطاع الصحة مع الخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية وربما يشمل مركز الحسين للسرطان.

وستتم إعادة ترتيب القطاع الإعلامي بحيث يتم دمج مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وتلفزيون المملكة مع وكالة الأنباء الأردنية ومجموعة الرأية الإعلامية في هيئة أو مؤسسة واحدة تكون إدارتها موحدة ولكن مهامها مختلفة، حيث ستقر مسودة قانونها قريبا ليصار إلى الدفع بها إلى مجلس النواب وإدراج مناقشتها وإقرارها على جدول أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة بعد عيد الفطر، بحيث يكون لكل قطاع موازنة موحدة ودائرة مالية موحدة ولكنها تعمل بشكل تكاملي.

ويقول خبراء إن دمج الوزارات والهيئات من شأنه أن يخفف الضغط على الموازنة بيد أن ذلك غير كاف، وقد تضطر الحكومة لخيارات من قبيل تسريح الآلاف من الموظفين، مشيرين إلى حديث الرزاز عن مكافحة "الترهل الإداري".

الرزاز يرفع سقف التحدي

«شبح» داعش يطارد القوات السورية في البادية

دمشق – قتل 11 عنصرا من القوات السورية والمسلحين الموالين لها الخميس في هجوم نفذه تنظيم الدولة الإسلامية في البادية السورية.

وأوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عناصر من التنظيم المتطرف "هاجموا آليات تابعة لقوات النظام والميليشيات الموالية لها في المنطقة الواصلة بين السخنة (ريف حمص الشرقي في وسط سوريا) والشولا" في ريف دير الزور الجنوبي (شرق).

ورجح المرصد ارتفاع حصيلة القتلى لوجود جرحى في حالات خطرة. ولم يتبن التنظيم على حساباته في تطبيق تلغرام الهجوم حتى الآن.

ورغم تجريده من مناطق سيطرته في شرق سوريا قبل عام، لا يزال تنظيم داعش ينتشر في البادية السورية المترامية المساحة والتي تمتد من ريف حمص الشرقي إلى الحدود العراقية.

وتواترت في الأشهر الأخيرة هجمات داعش على القوات الحكومية السورية، حيث قتل في التاسع من أبريل 27 عنصراً خلال اشتباكات مع التنظيم الذي شنّ هجوماً مباغتاً على نقاط عسكرية في بادية مدينة السخنة. وتزامنت المواجهات مع ضربات جوية نفذتها طائرات روسية على محاور القتال.

ويؤكد محللون وخبراء عسكريون أن القضاء على "الخلافة" لا يعني أن خطر التنظيم زال في ظل قدرته على تحريك متوارين عن الأنظار في المناطق التي طُرد منها وانطلاقاً من البادية السورية بشكل أساسي.

وغالباً ما ينفّذ هؤلاء عمليات خطف واغتيالات وهجمات انتحارية ويضعون عبوات تطال أهدافاً مدنية وعسكرية في آن واحد، وتستهدف بشكل شبه يومي عناصر قوات سوريا الديمقراطية في شرق دير الزور.

وأفاد المرصد السوري الخميس بأن "مسلحين، يرجح أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، هاجموا بالأسلحة الرشاشة آلية عسكرية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في بلدة الباغوز"، ما أسفر عن مقتل عنصرين من هذه القوات.

وكان التنظيم قد فقد السيطرة على بلدة الباغوز آخر جيب له في سوريا في مارس 2019، بعد معركة عنيفة مع قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي.

مصر تلجأ إلى مجلس الأمن للضغط على إثيوبيا في غياب البدائل

القاهرة – لا يزال مسلسل الخلافات بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة تنتظره فصول سياسية صعبة، فمنذ تجميد مفاوضات واشنطن منذ ثلاثة أشهر وكل طرف يبحث عن أدوات تعزز رؤيته دون ظهور بارقة أمل تشي بإمكانية التفاهم بين القاهرة وأديس أبابا.

وتجلت آخر حلقات الشد، من خلال كشف وزير الخارجية المصري سامح شكري مساء الأربعاء عن تقدم بلاده بخطاب إلى مجلس الأمن الدولي، خاص بتطورات أزمة سد النهضة وما اتخذته من مواقف "مرنة ومتسقة مع قواعد القانون الدولي، وجرى تعميمه على أعضاء المجلس".

وتطرق الخطاب الذي تقدمت به مصر في الأول من مايو الجاري إلى أهمية الانخراط الإيجابي من جانب إثيوبيا، "بُغية تسوية هذا الملف بشكل عادل ومتوازن للأطراف المعنية الثلاثة، وبما يضمن استدامة الأمن والاستقرار في المنطقة".

وكان شكري تلقى اتصالا هاتفيا من وزير خارجية إستونيا، يورماس رينسالو، الأربعاء، أعرب فيه الأخير عن تطلع بلاده للتعاون الوثيق مع مصر، في إطار عضوية إستونيا في مجلس الأمن، وتوليها رئاسته خلال شهر مايو الحالي، في سبيل دعم السلم والأمن الدوليين.

وأجرت القاهرة وأديس أبابا اتصالات ومقابلات مع سفراء دول عدة لطرح وجهة نظر كل منهما حول أزمة سد النهضة، والدفاع عن المنطق الذي تعتمد عليه من دون إبداء تنازلات عن المواقف المعلنة لكليهما، والتي أدت إلى انسداد الطريق أمام مفاوضات واشنطن.

وقال موقع "إثيوبيا إنسايدر"، القريب من الحكومة في أديس أبابا، الأربعاء، إن مصر تقدمت بشكوى لمجلس الأمن، بسبب عزم إثيوبيا المضي قدما في خططها لملء سد النهضة.

وأوضح مسؤولون كبار في أديس أبابا ضرورة المضي قدما في المشروع وفقا للمواعيد المحددة، وعدم الاعتداد بالخلافات المحتدمة مع القاهرة، والتي وصفت كثيرا بأنها تريد "الهيمنة على مياه النيل، وحرمان إثيوبيا من مشروعاتها التنموية، وتوليد الكهرباء".

ونفت مصر مرارا هذا الكلام، مؤكدة حق إثيوبيا في التنمية والكهرباء، والحفاظ على الحقوق المائية لدول نهر النيل مع عدم الإضرار بالآخر، والتحفظ على المساس بالحصص التاريخية.

وذكر الموقع "إثيوبيا إنسايدر"، أن أديس أبابا على علم بتقديم الشكوى، وهي تعتقد أن مصر "لن تستفيد منها نظرا لأن ادعاءاتها لا أساس لها.. وستقوم بالرد عليها إلى مجلس الأمن".

جاءت الشكوى المصرية في 15 صفحة، متضمنة رؤية القاهرة، وذكرت فيها أنه على الرغم من بناء السد بعيدا عن موافقة دول المصب، إلا أن هذا لم يمنع مصر من دخول مفاوضات جادة مع إثيوبيا عبر مستويات مختلفة، منها اتفاق المبادئ الذي وقعه رؤساء الدول الثلاث.

ووقعت مصر والسودان وإثيوبيا في مارس 2015 بالخرطوم على اتفاق مبادئ، نص في بنوده على عدم الإضرار بمصالح أي دولة جراء المشروعات التي تقام على نهر النيل. وطلبت مصر من مجلس الأمن في شكواها تقديم المشورة إلى إثيوبيا وحثها بالتوقيع على الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في ختام المباحثات التي رعتها الولايات المتحدة والبنك الدولي بواشنطن في فبراير الماضي، ووقعته مصر، بينما امتنعت كل من إثيوبيا والسودان.

وذكر مسؤولون في إثيوبيا أن الولايات المتحدة مارست ضغوطا كبيرة لحض أديس أبابا للتوقيع على اتفاق إطاري، قالوا عنه "يخل بالسيادة الوطنية الإثيوبية على قرارها".

وظهرت ملامح نشاط سوداني مفاجئ، حيث أوحت الخرطوم بعزمها النأي قليلا عن الموقف الإثيوبي، عقب حملة ضارية شنها خبراء مياه سودانيون حذرت من مخاطر سد النهضة على بلدهم، وطالبوا الحكومة بالانتباه وعدم الانجراف وراء إثيوبيا.

وأبدى رئيس الحكومة الانتقالية في السودان، عبدالله حمدوك، استعداده مؤخرا للقيام بوساطة سياسية بين مصر وإثيوبيا لحل الأزمة، والقيام بزيارة للبلدين (لم يحددها)، في محاولة لوقف التصعيد بين القاهرة وأديس أبابا، وإيجاد حل يحافظ على مصالح الدول الثلاث.

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية، أيمن عبدالوهاب، إن الخطاب المصري يعد استمرارا للتحركات الدبلوماسية التي تستهدف إشراك الرأي العام العالمي والمؤسسات الدولية المعنية بحفظ السلام والأمن ومعرفة طبيعة المفاوضات التي جرت على مدار سنوات بلا جدوى، وتوثيق الموقف الإثيوبي الذي أفشل فكرة التوصل إلى حل يراعي مصالح جميع الدول.

وأضاف لـ"العرب" أن الخطاب يبرهن على أن القاهرة مازالت ترى أن التفاوض والحوار هما السبيل لحل الأزمة التي قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة، حال أقدمت إثيوبيا على خطوة ملء السد قريبا قبل التفاهم مع مصر والسودان، وأن لجوء القاهرة إلى التصعيد سيكون مرتبطا بتلك الخطوة القابلة للتأجيل في ظل معلومات قالت بوجود مشكلات فنية في جسم السد.

وأشار مراقبون إلى أن تصعيد القاهرة سيكون منضبطا وعلى قدر كبير من التعقل، وتدريجيا وعبر الاستعانة ببعض الدول وثيقة العلاقة بإثيوبيا، ونجاح القاهرة في إقناع هذه الدول بممارسة ضغوط اقتصادية حقيقية أو تعليق الاستثمارات كأولى خطوات التصعيد، مع استمرار إرسال الخطابات إلى جهات كثيرة لإعلامها بطبيعة ما يجري من تطورات.

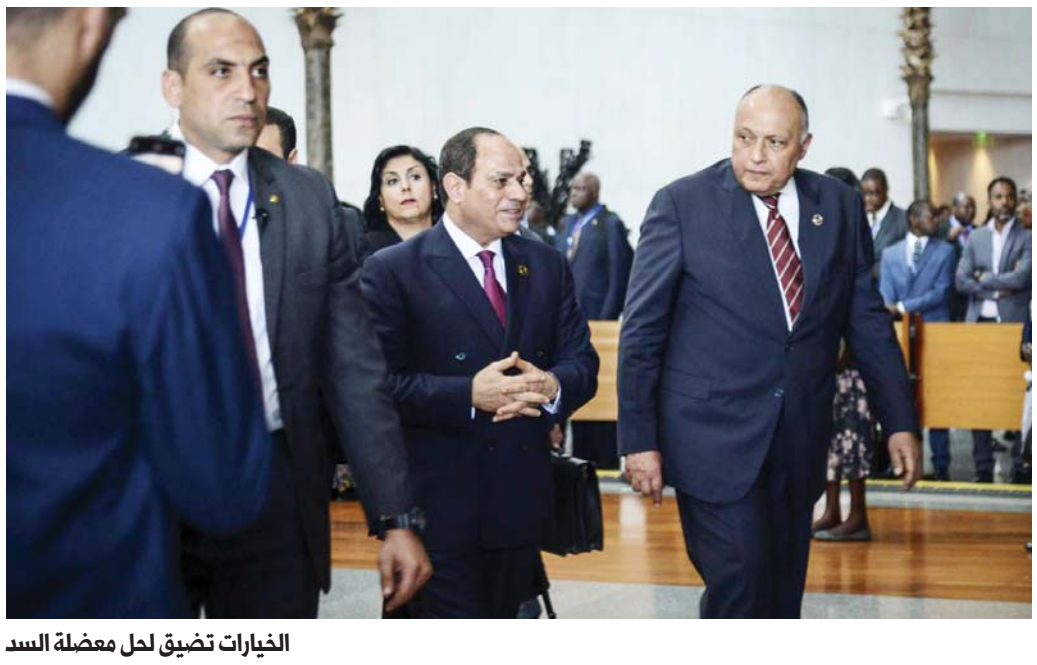

الخيارات تضيق لحل معضلة السد

نورهان الشيخ

مواقف المؤسسات الأممية في الأزمات الأخيرة غير إيجابية

واعتبرت عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، نورهان الشيخ أن مخاطبة مجلس الأمن تبرهن أيضا على رغبة القاهرة إحياء مفاوضات واشنطن، لأن مجلس الأمن يمكن أن يصدر توصية بعودة جميع أطراف التفاوض إلى طاولة المباحثات من جديد على أن تكون تحت منصة الأمم المتحدة، لكنها في النهاية غير ملزمة للدول الثلاث.

وشددت على أن القاهرة تحاول توسيع إطار المفاوضات بما قد يكون عامل ضغط جديد على أديس أبابا، لكن بالنظر إلى تجارب سابقة لم تصدر من مجلس الأمن أو أي لجنة تحقيق أو وساطة قرارات بإيقاف بناء أو تعطيل سد جرى إنشاؤه بالفعل، بجانب أن مواقف المؤسسات الأممية في الأزمات الأخيرة غير إيجابية، ما يجعل الخطوة تسجيل موقف.

ويرى محللون أن البدائل أمام القاهرة أصبحت محدودة، بعد أن حصرت نفسها في المفاوضات والاعتماد على الولايات المتحدة، وليس الصين التي لديها حضور سياسي واقتصادي في أديس أبابا، كما أن واشنطن لم تظهر كوسيط نزيه وقوي يستطيع الضغط على الأطراف المختلفة، وبدت المفاوضات التي رعتها كأنها مضيعة للوقت.